



منظمة الجمارك العالمية

تأسست عام 1952 تحت اسم مجلس التعاون الجمركي

وثيقة رقم: PO0044E1a

لجنة الإدارة

اتفاقية كيوتو المعدلة

الدورة الثامنة

25-26 فبراير 2010

بروكسل، 18 يناير 2010

فوائد اتفاقية كيوتو المعدلة (البند السادس على جدول الأعمال)

1. في دورات المجلس التي انعقدت في يونيو 2009، أفادت العديد من الأطراف غير المتعاقدة في اتفاقية كيوتو المعدلة بوجود عوائق في عملياتها المبدئية للانضمام إلى الاتفاقية، وقد كان هناك إدراك بفائدة مزيد من دعم منظمة الجمارك العالمية في إقناع مجالس الأمة لتسريع العملية. ولغايات التجاوب مع الاحتياجات، تم الطلب من الأمانة العامة تقديم دراسات حول فوائد اتفاقية كيوتو المعدلة (انظر الفقرات 202-205 من الوثيقة SC0098E1a).
2. في اجتماع اللجنة الإدارية لاتفاقية كيوتو المعدلة السابع الذي انعقد في أكتوبر 2009، طلب احد المراقبين أيضا ورقة توضح الميزات والفوائد، ليس فقط للجمارك بل وللاقتصاد الوطني، الناتجة عن تطبيق الاتفاقية والانضمام إليها. وبعد اخذ الملاحظة لهذا الطلب، قامت الأمانة العامة بإبلاغ اللجنة الإدارية بأنه سيتم تقديم ورقة حول هذا الموضوع في الاجتماع القادم (انظر الفقرة 24 من الوثيقة PO0040E1a).
3. وتجاوبا مع ذلك، قامت الأمانة العامة بإعداد مسودة ورقة، كما هو مشار في الملحق، حول فوائد تطبيق والانضمام إلى اتفاقية كيوتو المعدلة. وهذا الشكل يمكن الأمانة العامة من تعميم الورقة كما هي، أو على شكل مطوية يتم إعدادها على أساس الورقة بعد الانتهاء منها. والهدف هو تسهيل الرجوع إليها من قبل الأعضاء وقطاع الأعمال أو موظفي منظمة الجمارك العالمية الذين يزورون أطراف غير متعاقدة ليتم استعمالها في إقناع مجالس الأمة لديهم وقادتهم السياسيين..
4. اللجنة الإدارية مدعوة للتعليق على المسودة لغايات الخروج بصيغتها النهائية.

لأسباب تتعلق بعدم الإسراف، يتم طباعة الوثائق بإعداد محدود. نرجو من الوفود إحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية. جميع حقوق الطبع محفوظة ومسجلة لمنظمة الجمارك العالمية. يرجى إرسال الطلبات والاستفسارات المتعلقة بترجمة وإعادة إنتاج وتكييف هذه الوثيقة إلى العنوان الإلكتروني التالي

copyright@wcoomd.org

فوائد اتفاقية كيوتو المعدلة

1. مقدمة

اتفاقية كيوتو المعدلة¹، هي اتفاقية دولية توفر مجموعة من الوسائل الشاملة لتسهيل التجارة الدولية المشروعة وفي نفس الوقت تدعم الرقابة الجمركية بما في ذلك حماية الإيرادات والمجتمع. تشرح الاتفاقية المبادئ الرئيسية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية مثل القدرة على التنبؤ والشفافية والعملية الصحيحة واستخدام تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الجمركية الحديثة (مثل إدارة المخاطر، والمعلومات قبل الوصل، والتدقيق اللاحق للتخليص). تم تبني اتفاقية كيوتو المعدلة عام 1999، ودخلت حيز التنفيذ في فبراير عام 2006. وحتى بداية يناير 2010، كان هناك 64 طرف متعاقد في الاتفاقية، وتقدر منظمة الجمارك العالمية أن الاتفاقية تغطي على الأقل 70% من قيمة البضائع المتاجر بها عالمياً².

شجعت منظمة الجمارك العالمية الأعضاء على الانضمام إلى اتفاقية كيوتو المعدلة لأنها تؤمن بان مزيد من الفوائد سيحقق مع الانضمام والتطبيق المبكر من قبل كيانات اقتصادية أكثر بطريقة منسقة (هيئة التجارة الوطنية السويدية 2008). إضافة إلى ذلك، سيقوى موقف منظمة الجمارك العالمية أكثر في المجتمع الدولي بالمقارنة مع المنظمات الدولية الأخرى بما فيها منظمة التجارة العالمية. وهكذا، في عدد من المناسبات، كان هناك إجماع واسع على ضرورة وضع ورقة حول فوائد الاتفاقية التي ستسهل عمليات الانضمام الوطني للأطراف غير المتعاقدة.

تتم الإشارة إلى الجدول حول فوائد اتفاقية كيوتو المعدلة في الكثير من المواد الصادرة عن منظمة الجمارك العالمية والمنظمات الأخرى. وتشتمل هذه المواد على مطوية منظمة الجمارك العالمية (WCO 2002)، دليل منظمة التعاون الآسيوي الباسيفيكي نحو الانضمام إلى الاتفاقية (APEC 2003) وكتيب حول اتفاقية كيوتو المعدلة صادر عن الجمارك الأردنية (Younis 2006). إضافة إلى ذلك، فقد تم توثيق فوائد الإجراءات الجمركية المبسطة والمنسقة المتجسدة في الاتفاقية في سياق مفاوضات تسهيل التجارة الجارية في منظمة التجارة الدولية (هيئة التجارة الوطنية السويدية 2008: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2005). علاوة على ذلك، كثير من برامج الإصلاح والتحديث الجمركي بهدف وضع إجراءات جمركية تتوافق مع اتفاقية كيوتو المعدلة (صندوق النقد الدولي

¹ الاسم الرسمي لاتفاقية كيوتو المعدلة هو "الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية وتعديلاتها". تم تبني اتفاقية كيوتو الأصلية عام 1973 في دورة مجلس منظمة الجمارك العالمية المنعقد في كيوتو -اليابان، ودخلت حيز التنفيذ عام 1974. تم تبني بروتوكول التعديل في دورة مجلس المنظمة عام 1999 ودخل حيز التنفيذ عام 2006. لمزيد من المعلومات يرجى مراجعة الموقع الإلكتروني www.wcoomd.org/home_wco_topics_pfoverviewboxes_tools_and_instruments_pfrevisedkyotoconv.htm

² من حيث إحصائيات عام 2007 باستثناء التجارة بين دول الاتحاد الأوروبي، التي قدرتها الأمانة العامة لمنظمة الجمارك العالمية بناء على تقرير التجارة الصادر عن منظمة التجارة العالمية (WTO, 2009a) وإحصائيات التجارة الدولية (WTO, 2009b).

2003، البنك الدولي (2005). وفي حين أن الفوائد تصبح محسوسة عند تطبيق الاتفاقية، إلا أنه اتضح في عدد من المناسبات أن هناك فوائد إضافية تتراكم على الانضمام إلى الاتفاقية. تجاوبا مع ذلك، فإن هذه الورقة تهدف إلى تلخيص فوائد التطبيق والانضمام إلى اتفاقية كيوتو المعدلة بناء على المادة والأدلة القائمة. بعد هذه المقدمة في القسم الأول، فإن القسم الثاني يلخص الفوائد المتعلقة بتطبيق الاتفاقية، في حين أن القسم الثالث يركز على الفوائد المتعلقة بالانضمام إلى الاتفاقية. أما القسم الرابع فهو يمثل خاتمة هذه الورقة.

2. الفوائد المتعلقة بتطبيق اتفاقية كيوتو المعدلة

يركز هذا القسم على الفوائد الملموسة لتطبيق إجراءات معينة من اتفاقية كيوتو المعدلة، مع التأكيد على صعوبة تقييم إجمالي الفوائد المتعلقة بتطبيق الاتفاقية بسبب المتغيرات الخارجية الكثيرة. من بين أكثر الفوائد ترددا في المواد القائمة؛ الإفراج الأسرع عن البضائع وتكاليف أقل على التجارة، وزيادة الإيرادات، ومزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، والتنافسية الاقتصادية، والعديد من الفوائد غير الاقتصادية، وقاعدة لتطبيق الاتفاقيات والوسائل الجمركية الأخرى، رغم أن كل هذه الفوائد مرتبطة بشكل وثيق.

الإفراج الأسرع عن البضائع وتكاليف أقل على التجارة

يُنْتَظَر من الكثير من إجراءات اتفاقية كيوتو المعدلة أن تطور الزمن اللازم للإفراج عن البضائع، بما في ذلك نظام تبادل البيانات المحوسبة أو الالكترونية، وإدارة المخاطر الجمركية، أو معلومات ما قبل الوصول. تسريع الإفراج عن البضائع على الحدود مفيد سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بالنسبة للجمارك وقطاع الأعمال. على سبيل المثال، تستطيع الإدارات الجمركية أن تتعامل مع عدد أكبر من المعاملات دون تأخير على الحدود، من حيث تسخير مواردها المحدودة للتعامل مع الشحنات ذات الخطورة العالية. والتجار يستطيعون تعزيز تنافسيتهم في الأسواق المحلية والدولية بحيث لا يفقدون فرص الأعمال.

التزمت الخدمات الجمركية النيوزلندية بأن يتم إنجاز معاملات الصادر أو الوارد خلال نصف ساعة باستعمال التبادل الالكتروني للمعلومات و ضمن 24 ساعة بدون استعمال التبادل الالكتروني للمعلومات (WTO 2009c). البضائع ذات الخطورة المتدنية التي تحددها الجمارك تخضع لدرجة أقل من المعاينة الفعلية على الحدود. علاوة على ذلك، أظهرت سلسلة من عمليات المسح حول الزمن اللازم للإفراج عن البضاعة أجرتها الجمارك اليابانية بأن زمن الإفراج قد انخفض من خلال إدراج وتطوير مختلف الإجراءات والتقنيات الجمركية. ومع المعلومات المسبقة، على سبيل المثال، أشارت أحر عمليات المسح التي تمت في مارس 2009 بأن معدل الزمن اللازم للانجاز للشحنات البحرية بلغ 1.7 ساعة وهو اقصر بمعدل 60% من الزمن الذي كان 4.1 ساعة بدون المعلومات المسبقة (الجمارك اليابانية 2009).

إضافة إلى ذلك، من المتوقع أن الإفراج السريع عن البضائع في الحدود سيققل من تكاليف الأعمال. تشير Hummels (2001) إلى أن توفير يوم واحد في شحن البضائع المصنعة سيكون مساويا لنسبة 8% من قيمة البضاعة. و الإجراءات الأخرى لاتفاقية كيوتو المعدلة ستخفض بشكل مباشر

التكاليف بسبب تقليل الإجراءات الجمركية، وانخفاض متطلبات البيانات والقدرة الأكبر على التنبؤ بوقت الإفراج والإجراءات الجمركية اللازمة. وعلى فرض أن تكاليف التجارة انخفضت بمعدل 1% في العالم، فإنه من المقدر دخل العالم سيربح 40 مليار دولار (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2003).

زيادة الإيرادات

تبقى عملية الإيرادات احد أهم الأدوار الموكلة إلى الكثير من الإدارات الجمركية (WCO، 2009a). وهناك إجماع واسع بان إجراءات معينة من اتفاقية كيوتو المعدلة تقوي مقدرة الإدارات الجمركية على تطوير جمع الإيرادات. أولاً، يمكن زيادة الإيرادات بزيادة التجارة الناتج عن الإفراج السريع عن البضائع وتخفيف التكاليف التجارية كما ذكرنا سابقاً. ثانياً، اقترحت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2009) بان إجراءات تسهيل التجارة قد تكبح الأسباب الداعية إلى التجارة غير الرسمية عبر الحدود والتي لا يقوم فيها التجار بدفع الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة³. وأخيراً، وليس أخراً، التقنيات الجمركية الحديثة مثل التدقيق اللاحق قادرة على تعزيز جمع الإيرادات.

عادة ما تظهر التجارب بان الإيراد الجمركي يزداد بشكل ملحوظ بعد برامج الإصلاح والتحديث الجمركي (البنك الدولي 2005). على أي حال، لم يتم تحقيق النتائج فقط بسبب هذه البرامج ولكن أيضاً بسبب عوامل أخرى كثيرة. من الصعب تقدير القدر الذي ساهمت فيه البرامج في زيادة الإيرادات بمصطلحات كمية. على الرغم من ذلك، هناك عدد من الأدلة والتي تقدم فيها إجراءات معينة من اتفاقية كيوتو المعدلة فكرة عن هذا المجال. ومع عمليات التدقيق اللاحق، على سبيل المثال، زادت الجمارك اليابانية إيراداتها سنوياً بواقع 3% (الجمارك اليابانية 2009).

مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الاقتصادية

من المتوقع أن الكثير من إجراءات اتفاقية كيوتو المعدلة مثل الشراكة بين الجمارك وقطاع الأعمال والشفافية وإجراءات الاستئناف ستعزز الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الاقتصادية. وحسب الاستبيانات التي أجراها البنك الدولي (2003)، فإن القطاع الخاص يعتبر أن الإجراءات الحدودية الفعالة والمبسطة هي احد العوامل المهمة في تحديد مكان الاستثمار. والإجراءات الجمركية حسب اتفاقية كيوتو المعدلة تؤثر بشكل كبير بموجب نظام "في الوقت المناسب" السائد وإدارة سلسلة التوريد للمواصفات العمودية للإنتاج، والذي تكون فيه المواد سواء النصف مصنعة أو شبه المصنعة تحتاج إلى عبور الحدود عدة مرات لاستكمال عملية التصنيع.

³ في أوغندا، تم تقدير الاستيراد والتصدير غير الرسمي إلى الدول الخمس المجاورة بواقع 81 مليون دولار و 232 مليون دولار عام 2006، ويساوي حوالي 19% و 86% من الاستيراد والتصدير الرسمي إلى الدول الخمس المجاورة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2009).

إضافة إلى ذلك، اعتبر تقرير التنافسية العالمية (2009) بان "تسهيل السلطات الجمركية العبور الفعال للبضائع" هو احد المعايير في تقييم التنافسية للكيانات الاقتصادية. وحيث أن التجارة الدولية هي آلة النمو الاقتصادي، أكدت منظمة الجمارك العالمية على ضرورة عدم استخدام الإجراءات الجمركية كعمققات غير جمركية أمام التجارة. عندما تكون التجارة بالبضائع أسرع وأقل تكلفة من ذي قبل، فإن التجار سيحصلون على مزيد من التنافسية في الأسواق المحلية والدولية، أو انها قد تجد أيضا إمكانية تصدير البضائع القابلة للتلف التي لم تكن قابلة للتصدير من قبل. وبدون إجراءات جمركية سهلة وقابلة للتنبؤ سواء في الدول المصدرة أو المستوردة، على سبيل المثال، ما كانت تجارة الزهور الطازجة لتنمو بين إفريقيا وأوروبا بهذا الحجم.

فوائد غير اقتصادية

إضافة إلى الآثار الاقتصادية السابق ذكرها، فانه من المتوقع أن تطبيق الاتفاقية سيدعم الأمن والحماية الاجتماعية والصحية. تمثل إدارة المخاطر الجمركية المفتاح نحو تطبيق أنظمة رقابة جمركية فعالة وفي نفس الوقت تسهيل التدفق المشروع للتجارة. تساعد تكنولوجيا المعلومات المنظمة في الكشف عن حركة البضائع الخطرة أو الأشخاص عبر الحدود من خلال تمكين الإدارة الجمركية من التنسيق ليس فقط مع الدوائر الحدودية الأخرى والقطاع الخاص، بل مع الشركاء الدوليين في التوقيت الصحيح. إضافة إلى ذلك، تطور الإجراءات الجمركية الشفافة والقابلة للتنبؤ للإجراءات الجمركية بفعالية النزاهة والاحتراف لدى الإدارات الجمركية في جميع أنحاء العالم. علاوة على ذلك، فإن التطبيق السليم لاتفاقية كيوتو المعدلة تساعد في تسهيل التدفق الخارج والداخل للبضائع والأشخاص عند حدوث كوارث طبيعية أو أحداث طارئة.

قاعدة لتطبيق الاتفاقيات والوسائل الجمركية الأخرى

يقال أن تطبيق اتفاقية كيوتو المعدلة يشكل أساس تطبيق الاتفاقيات والوسائل الجمركية الأخرى. ولقد وجد أن الأجزاء العشرة المكونة لوثيقة منظمة الجمارك العالمية المعنونة (الجمارك في القرن الحادي والعشرين) كانت متسقة مع اتفاقية كيوتو المعدلة (منظمة الجمارك العالمية 2008). إضافة إلى ذلك، تم تطوير إطار عمل معايير امن وتسهيل سلسلة التجارة الدولية⁴ الصادر عن منظمة الجمارك العالمية بناء على اتفاقية كيوتو المعدلة لتأمين سلسلة التوريد الدولية وفي نفس الوقت تسهيل التجارة المشروعة. على سبيل المثال، المشغل الاقتصادي المعتمد في إطار عمل معايير امن وتسهيل سلسلة التجارة الدولية يعود في أصوله إلى مفهوم "الأشخاص المعتمدين" في الاتفاقية. في الحقيقة، عبرت معظم الأطراف المتعاقدة عن نيتها تطبيق إطار عمل معايير امن وتسهيل سلسلة التجارة الدولية.

كما أن اتفاقية كيوتو المعدلة تعتبر وسيلة مرجعية في مفاوضات منظمة التجارة الدولية حول تسهيل التجارة. وجدت منظمة الجمارك العالمية (2009) أن اتفاقية كيوتو المعدلة كانت متوافقة بالكامل مع

⁴ لمزيد من المعلومات http://www.wcoomd.org/home_wco_topics_epoverviewboxes.htm، والذي تم الدخول إليه في

النصوص المقترحة المتعلقة بالجمارك في مفاوضات منظمة التجارة العالمية حول تسهيل التجارة، رغم أن الصياغة الكلامية للنصوص ليست مشابهة لنصوص اتفاقية كيوتو المعدلة بل وتجاوزتها في بعض الأحيان.

3. الفوائد المتعلقة بالانضمام إلى اتفاقية كيوتو المعدلة

هناك إجماع واسع أن الانضمام إلى اتفاقية كيوتو المعدلة له فوائد إضافية، زيادة على تلك المتعلقة بتطبيق الاتفاقية. وعليه، فإنه من الجديد السعي نحو الانضمام الناجح بالنسبة للكيان الاقتصادي ليجني كامل الفوائد منها. وفي هذا الإطار، فإن الانضمام المبكر له فوائد أفضل على اعتبار تكلفة الفرص المحتملة عندما تكون طرف غير متعاقد. يلخص هذا القسم النقاشات حول الفوائد المتعلقة بالانضمام إلى اتفاقية كيوتو المعدلة، لاسيما اثر الإعلان عنها كإجراءات جمركية دولية معتمدة، والفوائد في وضع الإجراءات المستقبلية، والميزات في مفاوضات التجارة ونشاطات بناء المقدر.

معتمدة كإجراءات جمركية دولية فاعلة

في الكثير من المناسبات، كان هناك جدل بان الانضمام إلى اتفاقية كيوتو المعدلة لها اثر إعلاني ايجابي بان الطرف المتعاقد فيها معتمد لامتلاكه إجراءات جمركية دولية فاعلة. وكما ناقشنا في القسم السابق، فإن الكيان الاقتصادي الذي يمتلك إجراءات دولية جمركية قد تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. على أي حال، فإنه من الصعب على الحكومات إثبات ذلك بدون الانضمام إلى اتفاقية كيوتو المعدلة. بسبب الطبيعة القانونية الملزمة⁵، فكون الدولة طرف متعاقد يعطي التجار والشركاء الآخرين داخل وخارج الكيان الاقتصادي رسالة قوية بان الكيان الاقتصادي يمتلك إجراءات جمركية فعالة وحديثة متسقة مع المعايير الدولية، ويؤكد على تسهيل التجارة المشروعة وفي ذات الوقت لا تتهاون في وظيفة الرقابة الجمركية. بإيجاز، فإن الطرف المتعاقد في اتفاقية كيوتو المعدلة قد يزيد من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إعلان تطبيقه للإجراءات الجمركية الدولية بشكل ثابت.

في الحقيقة، فإنه يتم الرجوع إلى اتفاقية كيوتو المعدلة في الكثير من الوثائق للإشارة إلى أفضل الممارسات في الإجراءات الجمركية في القرن الحادي والعشرين. على سبيل المثال، التقارير الأخيرة لمنظمة التجارة العالمية حول مراجعة السياسة التجارية تشتمل على إشارة إلى ما إذا كان الكيان الاقتصادي مدار البحث طرف متعاقد في اتفاقية كيوتو أم لا⁶. وفي هذا الإطار، حصلت اتفاقية كيوتو المعدلة على وضع مميز مع سمعة جيدة من حيث الإجراءات الجمركية. ولغايات المحافظة على هذه السمعة، فإنه من الضروري بذل جهود مستمرة لضمان التطبيق بطريقة موحدة والمحافظة على تحديثها لتلبي توقعات وتحديات المجتمع الدولي.

⁵ الأطراف المتعاقدة ملتزمة قانونياً بتنفيذ الإجراءات الأساسية ضمن 36 شهر من دخولها حيز التنفيذ، وتنفيذ الإجراءات الانتقالية ضمن 60 شهر من تاريخ دخولها حيز النفاذ.

⁶ متوفر على www.wto.org/english/tratop_e/tpr_e/tpr_e.htm, accessed on 13 January 2010

المشاركة في عملية وضع الإجراءات في المستقبل

تنص المادة 6 من الاتفاقية على تأسيس اللجنة الإدارية والتي تتألف حصريا من أطراف متعاقدة في حين يحق للأطراف غير المتعاقدة والمنظمات الدولية وجمعيات الأعمال صفة المراقب. احد مهام اللجنة هو الإشراف على التطبيق والنظر في أي إجراءات لتأمين التوحد في التفسير والتطبيق بين الأطراف المتعاقدة. في هذا الصدد، تم تطوير الخطوط الإرشادية بطبيعة غير ملزمة قانونيا لضمان التفسير الموحد لأحكام اتفاقية كيوتو المعدلة، وكذلك لتوفير أفضل الممارسات والأمثلة على عمليات التطبيق. ومن المهام الأخرى للجنة هي النظر في التعديل المحتمل لاتفاقية كيوتو المعدلة لضمان مواكبة الاتفاقية لأحدث الممارسات لتبقى اتفاقية ديناميكية وحية.

على اعتبار مهام اللجنة الإدارية، فإنه من الضروري أن تكون طرف متعاقد ليكون لك دور رئيسي في النظر في أي تعديلات على اتفاقية كيوتو المعدلة أو خطوطها الإرشادية في اللجنة الإدارية. حيث كان هذا احد النقاشات التي دارت خلال عملية انضمام الولايات المتحدة لإثبات الحاجة إلى الانضمام إلى الاتفاقية كيوتو المعدلة، رغم أن جميع الإجراءات اللازمة للانضمام مطبقة أصلا في الولايات المتحدة (لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي 2004).

الميزات من حيث مفاوضات التجارة

لقد لوحظ أن الأطراف المتعاقدة أخذت ادوار قيادية في مفاوضات تسهيل التجارة، حيث أن الاتفاقية أداة مرجعية في المفاوضات. وعلى اعتبار أن اتفاقية كيوتو المعدلة توفر إجراءات جمركية دولية وتغطي جزء كبير من التجارة العالمية، فيجب تجنب تبني المقترح الذي يتعارض مع الاتفاقية. نتائج منظمة التجارة الدولية المتسقة مع اتفاقية كيوتو المعدلة ستقوي موقف منظمة الجمارك العالمية في المجتمع الدولي أيضا. وفي هذا الخصوص، فإن منظمة الجمارك العالمية وكذلك الأطراف المتعاقدة مدعوة إلى الاستمرار في جذب الانتباه إلى الإبقاء على التوافق بين مقترحات منظمة التجارة العالمية بالمقارنة مع اتفاقية كيوتو المعدلة من وجهة نظر فنية.

بالإضافة إلى ذلك، فإنه من المفيد للأطراف المتعاقدة في اتفاقية كيوتو المعدلة أن تتفاوض على اتفاقيات تجارية ثنائية مثل اتفاقيات التجارة الحرة أو الشراكة الاقتصادية. ومن خلال التشارك في تعريفات وإجراءات جمركية مشتركة مع اتفاقية كيوتو المعدلة، فإن الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية قد توفر الوقت في التفاوض على الأحكام المتعلقة بالجمارك. إضافة إلى إمكانية الاتفاق على أحكام تتعدى الاتفاقية بين الأطراف المتفاوضة بناء على مبادئ الاتفاقية إذا كان ذلك ملائما.

الميزات من حيث نشاطات بناء المقدر

الكيانات الاقتصادية الأعضاء التي عبرت عن نيتها في الانضمام إلى اتفاقية كيوتو المعدلة تحظى باحتمالات اكبر للاستفادة من برامج بناء المقدر المتعلقة بإجراءات اتفاقية كيوتو المعدلة التي تقدمها منظمة الجمارك العالمية والمنظمات الدولية الأخرى وكذلك الدول المانحة. على سبيل المثال، أجرت

منظمة الجمارك العالمية عدد من الندوات الإقليمية والوطنية حول اتفاقية كيوتو في الكيانات الاقتصادية المرشحة، وتخطط لإجراء المزيد من نشاطات بناء المقدر في السنوات القادمة.

إضافة إلى ذلك، كون الدولة طرف متعاقد هو أمر يعتبر مقياس مهم لنجاح الانجاز في برامج بناء المقدر. وقد تم تصميم العديد من برامج الإصلاح والتحديث الجمركي بهدف إدراج الإجراءات والتقنيات الجمركية المنصوص عليها في اتفاقية كيوتو المعدلة، مثل إدارة المخاطر ونظام التدقيق اللاحق. وبسبب الطبيعة القانونية الملزمة لاتفاقية كيوتو المعدلة، فإن الطرف المتعاقد في اتفاقية كيوتو المعدلة قادر على إعلان أن برامج التحديث والإصلاح الجمركي قد نُفذت بنجاح، والأهم من ذلك هو قدرتها على التعبير عن نيتها عن عدم التراجع عن عملية التحديث والإصلاح. إضافة إلى إظهار قدرتها على تنفيذ الإصلاحات الحكومية وبرامج التحديث بكونها طرف متعاقد في اتفاقية كيوتو المعدلة، فإن الكيان الاقتصادي المتلقي قد يجذب برامج الإصلاح والتحديث الحكومية الأخرى.

4. الخاتمة

تهدف هذه الورقة بالدرجة الأولى إلى تلخيص فوائد تطبيق اتفاقية كيوتو المعدلة والانضمام إليها بهدف مساعدة الأطراف غير المتعاقدة في جهودها الوطنية للانضمام. تمثل اتفاقية كيوتو المعدلة الرسم التوضيحي للإجراءات الجمركية الحديثة والفعالة في القرن الحادي والعشرين لتسهيل التجارة المشروعة وفي نفس الوقت عدم التهاون في وظيفة الرقابة الجمركية. فهي توفر مجموعة أساسية وشاملة من الإجراءات الجمركية الدولية، وتغطي جزء كبير من التجارة العالمية. كما أن الاتفاقية تعمل كأساس للوثائق والوسائل الجمركية الأخرى بما في ذلك إطار عمل معايير امن وتسهيل سلسلة التوريد الدولية الصادر عن منظمة الجمارك العالمية، وتشكل مقياس لنجاح نشاطات بناء المقدر. وفي هذا الصدد، فإن هناك إجماع على أن الاتفاقية **اسم جديد** فيما يتعلق بأفضل الممارسات في الإجراءات الجمركية.

في الحقيقة أن فوائد الإجراءات الجمركية المبسطة والمنسقة، المتمثلة في اتفاقية كيوتو المعدلة، موثقة بشكل جيد في سياق تسهيل التجارة. وحسب المادة والأدلة القائمة، فإن الفوائد الملموسة تصبح محسوسة عندما يتم تطبيق الاتفاقية. ومن بين الفوائد لتطبيق الاتفاقية هي الإفراج السريع عن البضائع ومزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الاقتصادية. إضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تتلقى الكيانات الاقتصادية المطبقة للاتفاقية فوائد غير اقتصادية. كما أن تطبيق اتفاقية كيوتو المعدلة قد يعمل كأساس لتطبيق الوثائق والوسائل الجمركية الأخرى بما في ذلك إطار عمل معايير امن وتسهيل سلسلة التوريد والنتائج المستقبلية لمفاوضات تسهيل التجارة في منظمة التجارة العالمية.

إلى جانب ذلك، فإن هناك إجماع واسع بان هناك فوائد إضافية تنتج عن الانضمام إلى اتفاقية كيوتو المعدلة. واحد اكبر الميزات للانضمام إلى اتفاقية كيوتو المعدلة هو اثر الإعلان عن أن الطرف المتعاقد معتمد بان لديه إجراءات جمركية دولية نافذة. من المفيد للحكومات أن ترسل رسالة واضحة بأنها تنوي تسهيل التجارة المشروعة وتأمين حركة البضائع والأشخاص. إن وضع الطرف المتعاقد مفيد أيضا من حيث جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي. وهذه قوة الاسم، والسمعة المدعومة بجهود

مستمرة من قبل كل طرف متعاقد وكذلك اللجنة الإدارية. كما تم تحديد الميزات الأخرى ومنها نشاطات المفاوضات التجارية وبناء المقدر.

على الرغم من ذلك، فإن الانضمام المبكر إلى الاتفاقية مفيد، على اعتبار تكاليف الفرص المترتبة خلال فترة عدم الانضمام إلى الاتفاقية. ويجب على مزيد من الكيانات الاقتصادية أن تعتبر أنه من الجدير السعي نحو الانضمام الناجح إلى الاتفاقية لجني الفوائد الكاملة من الاتفاقية.

المراجع

منظمة التعاون الآسيوي الباسيفيكي: "اتفاقية كويتو المعدلة: الطريق نحو الانضمام والتطبيق"، أعدته اللجنة الفرعية للشؤون الجمركية في منظمة التعاون الآسيوي الباسيفيكي.

Hummles,D (2001): "الزمن كعائق للتجارة"، ورقة عمل، جامعة بيرديو -انديانا.

معهد الأعمال الدولي (2009): الكتاب السنوي للتنافسية في العالم 2009، جنيف.

صندوق النقد الدولي (2003): تغيير الجمارك: التحديات والاستراتيجيات لإصلاح الإدارة الجمركية، دقعه كين ومايكل، واشنطن.

الجمارك اليابانية (2009): "نتائج الدراسة التاسعة للزمن اللازم للإفراج عن البضائع"، خبر صحفي (18 يونيو 2009). متوفر على www.mof.go.jp/jouhou/kanzei/ka210716.htm، تم الدخول إليه بتاريخ 13 يناير 2010.

الجمارك اليابانية (2009): "نتائج التدقيق اللاحق للسنة المالية 2008"، خبر صحفي بتاريخ 9 أكتوبر 2009. متوفر على www.mof.go.jp/jouhou/kanzei/ka211009b.htm، تم الدخول إليه بتاريخ 13 يناير 2010.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2003): "تقييم كمي لفوائد تسهيل التجارة". TD/TC/WP(2003)31/FINAL باريس.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2005): "الأثر الاقتصادي لتسهيل التجارة". TD/TC/WP(2005)12/FINAL و ورقة عمل سياسة التجارة رقم 21، باريس.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2009): "التجارة الحدودية غير الرسمية وإصلاح تسهيل التجارة في الصحراء الإفريقية: التقرير النهائي". TAD/TC/WP(2008)13/FINAL ورقة عمل سياسة التجارة رقم 86، باريس.

الهيئة الوطنية السويدية للتجارة (2008): "تسهيل التجارة والتجربة السويدية". ستوكهولم.

لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي (2004): شهادة حول الاتفاقية من قبل مايكل شميتز، مساعد المفوض، مكتب الشؤون الدولية، الجمارك الأمريكية وحماية الحدود. متوفر على <http://foreign.senate.gov/testimony/2004/SchmitzTestimony040617.pdf>، تم الدخول إليه بتاريخ 13 يناير 2010.

البنك الدولي (2003): قاعدة بيانات مناح الاستثمار، واشنطن

البنك الدولي (2005): كتيب تحديث الجمارك، دفته ولف و لو كدي و جوس بي سو كول، واشنطن.

منظمة الجمارك العالمية (2002): "عام 2002 وما بعده، تطبيق اتفاقية كيو تو المعدلة؛ الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية وتعديلاتها"، بروكسل.

منظمة الجمارك العالمية (2008): "الجمارك في القرن الحادي والعشرين: تعزيز النمو والتنمية من خلال تسهيل التجارة وامن الحدود"، متوفر على www.wcoomd.org/files/1.%20Public%20files/PDFandDocuments/Annex%20II%20-%20Customs%20in%20the%201st%20Century.pdf، تم الدخول اليه بتاريخ 13 يناير 2010.

منظمة الجمارك العالمية (2009): "تقرير ملخص: مؤتمر إدارة الإيرادات"، بروكسل.

منظمة الجمارك العالمية (2009): "دراسة أولية حول آثار جدول أعمال الدوحة التنموي لمنظمة التجارة العالمية حول المفاوضات الجمركية"، بروكسل.

منظمة التجارة العالمية (2009)، ملف التجارة، متوفر على stat.wto.org/CountryProfile/WSDBcountryPFExport.aspx?Language=E&Country=PE

منظمة التجارة العالمية (2009)؛ إحصائيات التجارة الدولية 2009، جنيف.

منظمة التجارة العالمية (2009):، مراجعة السياسة التجارية: تقرير الأمين العام: نيوزلندة WT/TPR/S/216، جنيف.

تيسير يونس (2006): "الأداة الشاملة نحو بيئة جمركية فعالة وكفئة"، الجمارك الأردنية، عمان.